ترجمة من اللغة العبرية للعربية

عريضة نشرها مركز "عدالة" في صحيفة "هآريتس" وفي الموقع الإلكتروني للصحيفة في 22 تشرين الثاني 2010

عشر سنوات على هبة أكتوبر 2000 دون مساءلة

حضرة المستشار القضائي للحكومة:

نحن، حقوقيون وحقوقيات، محامون ومحاميات في إسرائيل، نعلن بهذا عن احتجاجنا على قرار المستشار القضائي للحكومة السابق، السيد مناحيم مزوز، إغلاق ملفات التحقيق وعدم تقديم أي من المسؤولين عن مقتل 13 شابًا عربيًا وجرح المئات في أكتوبر 2000، للمحاكمة. إن هذا القرار يتنافى وأسس سلطة القانون والمساواة أمام القانون. لقد استخلصت لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي ثيودور أور في نتائجها، أن استخدام القناصة وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين من قبل قوات الشرطة كان مخالفًا للقانون. كذلك أقرت اللجنة بأن أحد أهم الأسباب التي أدت الى سلسلة الاحتجاج، كان الغبن التاريخي ضد المواطنين العرب.

عشر سنوات مضت على هبة اكتوبر 2000، دون اجراء أي تحقيق جدي في حالات إطلاق النار من قبل الشرطة؛ في حين نشهد تفاقم التمييز المؤسساتي ضد المواطنين العرب، وتزايد هدم البيوت في النقب ما يترك المئات من المواطنين العرب دون مأوى.

في ضوء ذلك، نطالبك بفتح ملفات التحقيق في الأحداث التي أدت الى مقتل 13 شابًا عربيًا، من أجل محاكمة المسؤولين عن القتل وجرح المئات.

وقع على هذه العريضة 513 محام ومحامية من عرب ويهود بضمنهم ثلاثة عمداء لكليات حقوق، 19 بروفيسور في الحقوق والرئيس السابق لنقابة المحامين

* بدعم من صندوق إسرائيل الجديد